

2001/2/11

## مرسوم العفو الأميري في البحرين ... دلالات قانونية وسياسية

بقلم د. عمر الحسن

### رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ الاستقلال، تدرك القيادة في البحرين أن الإنسان هو أعلى مواردها، ولذا جاءت تنميته والاهتمام به على قمة أولوياتها، ولكن عناصر هذه التنمية اختلفت من فترة لأخرى تبعاً للظروف الداخلية والإقليمية، فتقدم بعضها على الآخر أو تأجل البعض ولكن دون إسقاطه من الفلسفة العامة للدولة. فقد كان الشعب البحريني هو الذي قرر مصيره في الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة حيث أختار الاستقلال تحت حكم آل خليفة، وبعد الاستقلال بفترة قصيرة صدر الدستور البحريني مشيراً في مقدمته إلى "مستقبل الحكم الدستوري القائم على الشورى والعدل والحافل بالمشاركة في مسؤوليات الحكم والإدارة"، وانطلاقاً من ذلك أجريت انتخابات عامة تشكل وفقاً لها المجلس الوطني في عام 1973 حيث كانت البحرين هي الدولة الثانية في الخليج بعد الكويت التي تشهد انتخابات نيابية، إلا أن تجربة المجلس الوطني تعثرت لأسباب مختلفة، بعضها نبع من البيئة الداخلية وبعضها الآخر من البيئة الإقليمية، ولكن عملية البناء لم تتوقف مركزة على الإنسان في المقام الأول وواضحة نصب أعينها تهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لنموذج ديموقراطي تتوفر له كل أسباب النجاح والاستمرار. إلا أن ظروفًا معروفة أدت إلى تأجيل هذا الهدف لصالح أهداف أخرى تعلقت بأمن البحرين ووجودها، لعل أهم هذه الظروف الثورة الإيرانية في 1979، والحرب العراقية - الإيرانية وتداعياتها ثم غزو العراق للكويت وانعكاساته. وبعد حرب تحرير الكويت تهيأت الظروف لتطور تدريجي بدأ مع إنشاء مجلس الشورى في عام 1992 وما زال مستمراً حتى الآن ضمن إطار مرسوم للعمل والتحرك. وقد كان الكتاب الذي رفعه الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء إلى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة رحمه الله بشأن مشروع مرسوم أميري بإنشاء المجلس معبراً عن الفلسفة التي تحكم إنشائه والهدف من وراء هذا الإنشاء ثم توالى التطورات والإصلاحات حتى وصلت البحرين إلى ما وصلت إليه. ومن حسن الطالع أن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة والشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة كانا مشاركين في صياغة توجهات الحكم والتنمية في المراحل المختلفة التي مرت بها البحرين منذ الاستقلال، وما زالوا يصنعان معاً، إضافة إلى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد، حاضر البحرين ومستقبلها.

وتعيش البحرين الآن مرحلة من أهم مراحل مسيرتها التنموية. . . هذه المرحلة بدأت مع تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في مارس 1999، وتكتمل معالمها مع تصويت الشعب

البحريني على مشروع الميثاق الوطني يومي 14 و 15 من هذا الشهر، وبين هذين التاريخين لم تتوقف خطوات التطور والانفتاح، السياسي والاقتصادي، بحيث كانت هذه الفترة سلسلة متصلة من قرارات الإصلاح على كافة المستويات.

وفي هذا الإطار تأتي أهمية المرسوم الأميري بقانون رقم 10 لسنة 2001 بشأن العفو الشامل عن الجرائم الماسة بالأمن الوطني، والذي اختتم به الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة خطواته الجريئة والمدروسة قبل أن يقول شعب البحرين كلمته في الاستفتاء على مشروع الميثاق.

وبداية لا بد من الإشارة إلى أمر هام وهو أن العفو قد يكون عاماً أو خاصاً، حيث يتعلق العفو الخاص بالعفو عن العقوبة دون إسقاط الجريمة، ويترتب على ذلك أن المتمتع بهذا العفو تظل صحيفة سوابقه متضمنة لهذه الجريمة وما لذلك من آثار سلبية فيما يخص ممارسته لبعض أنواع العمل أو الحقوق السياسية. أما العفو العام أو الشامل فإنه يعني إسقاط العقوبة والتهمة في الوقت نفسه. ولذلك فإن هذا النوع الأخير غالباً ما يتعلق بالجرائم السياسية والمعتقلين السياسيين ولا ينصرف إلى الجرائم الجنائية التي يصدر بشأنها عفو خاص متضمناً تخفيض مدة العقوبة في غالب الأحوال. ويترتب على ذلك أمران:

الأول: العفو الأميري المشار إليه يعني أن المشمولين به قد سقطت عنهم الجريمة والعقاب معاً، وتبدو أهمية ذلك من أنه يأتي قبل التصويت على الميثاق الوطني لإتاحة الفرصة لهم للمشاركة السياسية، حيث الحرص على أن يقول الجميع كلمته حوله.

الثاني: لم يشمل العفو العام المحكومين بعد إدانتهم في عمليات القتل، على أساس أن ما قاموا به يدخل في إطار الجرائم الجنائية، وإنما رغبة من أمير البحرين في إغلاق هذا الملف نهائياً وفتح صفحة جديدة مع كل من تورط فيها أصدر ثلاثة مراسيم بالعفو الخاص عن 27 محكوماً، وهم الذين تورطوا في جرائم الأمن العام التي اكتسبت الصفة الجنائية، وسارع الجهاز المختص لدفع دية ضحايا هذه الجرائم وفق الشريعة الإسلامية وما ينص عليه القانون.

وفي إطار ما سبق يكتسب العفو العام الذي أصدره الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أهميته بالنظر إلى عدة اعتبارات هي:

يقول النحويون "إن الكلمات جثث هامة في بطون المعاجم لا تكتسب معانيها إلا من خلال (1) الجمل والعبارات"، وعملية العفو تكتسب أهميتها من السياق الذي جاءت فيه، حيث الاستعداد للاستفتاء على الميثاق الوطني، وإقدام البحرين على الانتخابات البلدية ثم على مجلس نيابي منتخب عام 2004، فضلاً عن ذلك فإن هذه الخطوة هي امتداد لعدة مراسيم بالعفو صدرت منذ عام 1999، ويقود

ذلك إلى التساؤل عن موقع عملية العفو في إطار كل ذلك، والإجابة هي أنها اللبنة التي أكملت البناء والحبة التي أتمت العقد.

( جاء العفو شاملاً، ولكن الشمول اكتسب معان وجوانب عديدة ومختلفة في البحرين ، فهو لم 2 يعن فقط إسقاط العقوبة والجريمة ، وإنما عنى الآتي :

شمول جميع المتهمين والمحكومين في جرائم الأمن الوطني دونما أي استثناء، وتبدو أهمية ذلك - من خلال المقارنة بقرارات العفو التي صدرت في بعض الدول العربية خلال الفترة الأخيرة والتي جاءت في معظمها منطوية على استثناءات محددة.

لم يتعلق العفو بالموقوفين فقط، وإنما شمل المحكوم عليهم أيضاً. -

والعفو بهذا المعنى نادر الحدوث ولم يتم في العالم العربي إلا في مصر مرة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر والأخرى في بداية عهد الرئيس أنور السادات.

كشفت مرسوم العفو عن العدد الحقيقي للموقوفين والمحكومين في قضايا الأمن الوطني ، حيث (3 شمل 289 شخصاً، منهم 75 موقوفاً ، 142 مسجوناً، و72 متهماً مطلق سراحهم بكفالة، فضلاً عن السماح لـ 108 في الخارج بالعودة إلى البحرين. وهذا عكس ما كان يشاع.

أن أي حركة للإصلاح والتنمية لها جناحان هما الشعب والقيادة، وبدون الثقة والتعاون بين (4 الجانبين لن يكتب لهذه الحركة النجاح ، لأن دعم الشعب لها وثقته في صدق توجهات القيادة هو صمام الأمان والسياسي الحامي لها في مواجهة أي معوقات، وتحظى كل خطوات الانفتاح الديمقراطي في البحرين بدعم الشعب البحريني ومساندته خاصة مع أجواء الانفتاح التي تصاحبها والتي تتيح لكل التيارات والآراء التعبير عن نفسها بدون أية قيود.

تعكس هذه الخطوة كذلك ثقة القيادة في توجهاتها وخطواتها، كما أنها أغلقت ملفاً كان من (5 أكثر الملفات إثارة للجدل من قبل البعض، فلم يعد هناك شيئاً مخفياً وإنما أصبح كل شئ ظاهراً ومعروفاً للجميع، والآن فقط يمكن للبعض أن يفهموا مغزى ما أكد عليه الأمير في لقائه مع محطة سي إن إن الإخبارية الأمريكية العام الماضي بأن من يريد الإطلاع على الأوضاع في البحرين فسينقله في طائرته الخاصة، ويشير ذلك إلى أمر آخر هو أن عملية العفو ليست وليدة لحظتها أو رد فعل لمواقف ما ، وإنما هي خطوة مدروسة ومخطط لها منذ البداية، ولم يكن يبقى سوى أن يأتي وقتها المناسب.

من أهم الدلالات لمرسوم العفو أنه يؤكد على امتلاك القيادة البحرينية لزماد المبادرة من منطلق (6 الإحساس العميق بالمسؤولية، وتبدو أهمية ذلك بالنظر إلى مبادرات العفو الأخرى التي حدثت في دول أخرى مجاورة، حيث جاءت معظمها للتهديئة، كما كانت غير شاملة في حين أن سلسلة قرارات العفو في البحرين توالى ضمن إطار عام مرسوم.

( التحرك السريع من قبل وزارة الداخلية البحرينية لتنفيذ ما جاء بالمرسوم الأميري ووضع كل 7 التسهيلات اللازمة لذلك. ويعكس هذا الأمر منطلقات الوزارة على أساس أداء الواجب وتنفيذ القانون وحفظ أمن الوطن والمواطن وضمان استقراره.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول أن القيادة البحرينية قد أتاحت فرصة تاريخية لمن شمله مرسوم العفو، لاستئناف حياته من جديد وفق أسس جديدة، سواء فيما يخص الذين خرجوا من السجن، أو هؤلاء الموجودين في الخارج وأصبحت أبواب البحرين مفتوحة أمامهم، وتكرست هذه الفرصة بعد توجيهات الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء لأجهزة الدولة بإعادة العفو عنهم إلى أعمالهم بأسرع وقت ممكن للقضاء على ما يعيق عملية دمجهم في المجتمع.

وفي النهاية هناك ثمة أمر من الضروري الإشارة إليه وهو أن الخطوات التي تم اتخاذها بشكل متتابع في إطار التطور والانفتاح الديمقراطي في البحرين لا بد من أن يعرف بها من يلزم على الساحة الدولية في الوقت والمكان المناسبين بإتاحة الطرق وخلق القنوات الضرورية لذلك.

### **تعامل الجيش الإسرائيلي مع أحداث الانتفاضة ينطوي على جرائم حرب**

تستدعي أحداث الانتفاضة الفلسطينية والأسلوب الإجرامي في تعاطي الجيش الإسرائيلي معها، والذي أوقع، وما زال، مئات الشهداء والجرحى من المواطنين الفلسطينيين العزل من السلاح وخاصة في أوساط الشباب والأطفال - تستدعي التساؤل عن القواعد التي يستند إليها هذا الجيش في تعامله مع الانتفاضة، بالمقارنة مع قواعد التدخل المستقرة في قواعد القانون الدولي وأخلاقيات العمل العسكري للجيش المختلفة. ومن أهم التساؤلات التي تثار في هذا الصدد هي: ما هي السبل المناسبة للتعامل مع حالات الاضطرابات المدنية؟ وكيف تعاملت الجيوش الأخرى في أماكن مختلفة من العالم مع مواقف مماثلة؟ وما هي القواعد التي تحكم سلوك الجيش الإسرائيلي في موقف مثل انتفاضة الأقصى الذي يقف فيها جيش مُدرب ومسلح بأحدث الأسلحة والتكنولوجيا أمام مدنيين مسلحين بالحجارة؟ والإجابة على هذا التساؤل الأخير هي أن الجيش الإسرائيلي يستخدم قواعد وتكتيكات التدخل في حرب تقليدية وليست مظاهرات أو اضطرابات مدنية داخلية.

ففي خلال الانتفاضة الأولى التي بدأت في عام 1987 ، ظهرت أدلة تشير إلى أن الوحدات الإسرائيلية السرية كانت تعمل طبقاً لسياسة " اضرب لتقتل " وكانت تقوم بشكل موازى بإعدام مثيري المظاهرات المشتبه فيهم، وقد ذكر تقرير "هيومان رايتس ووتش" لعام 1993 أن فرق إسرائيلية كانت متخفية بين المتظاهرين قامت بقتل 120 فلسطيني، وأشار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية، عن حقوق الإنسان في العالم، أثناء الانتفاضة أنه على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي كان من المفترض أن تكون لديه قواعد للتدخل تعمل على الحد من استخدام القوة، إلا أن الخطوط الإرشادية المتبعة في مثل هذه الحالات "لم يتم اتباعها مما نتج عنه حالات وفيات واصابات كان من الممكن تجنبها".

وتؤكد ممارسات الجيش الإسرائيلي في الانتفاضة الحالية أيضاً على غياب القواعد التي تحكم هذا الموضوع، حيث توضح الإحصائيات التي قدمتها الكثير من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في العالم أنه على عكس ما يدعي الجيش الإسرائيلي فإنه في بعض الأحيان يقوم بضرب الفلسطينيين غير المسلحين لقتلهم، ويوضح تقرير منظمة "أطباء لحقوق الإنسان" في الولايات المتحدة إن ما بين 95% إلى 98% من الاشتباكات تحدث بين الفلسطينيين المسلحين بالحجارة فقط والجنود الإسرائيليين المسلحين بالرصاص المطاطية والغازات المسيلة للدموع والذخيرة الحية والدبابات والهيلوكوبتر، ونددت منظمة العفو الدولية بسلوك الجنود الإسرائيليين في الانتفاضة، وأشارت إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث أثناء الانتفاضة تعتبر بمثابة جرائم حرب، وهو نفس الأمر الذي أشارت إليه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "ماري روبنسون" بعد زيارتها للمناطق الفلسطينية المحتلة.

ويرتبط بما سبق بيان القواعد الخاصة بالتدريب والتنظيم والمسؤولية داخل الجيش الإسرائيلي لبيان قواعد السلوك لديه في المواقف المختلفة، وفي هذا الصدد وطبقاً للإحصائيات تتألف القوات المسلحة الإسرائيلية من 172500 جندي عامل منهم 107500 جندي إلزامي بينما يصل إجمالي الاحتياطيين إلى 425 ألف جندي، وتشير هذه الإحصائيات بالإضافة إلى حقيقة أن الكثير من الجنود الاحتياطيين قد اشتركوا ضد الانتفاضة الحالية، إلى أن الجيش ذو طبيعة مدنية؛ أي أنه جيش من المواطنين غير مدرب بصورة كافية للتعامل الأخلاقي مع الانتفاضة حيث يرتكب في مواجهتها أبشع جرائم الحرب.

وعلى مدار السنوات الماضية كانت هناك حالات محدودة تمت فيها محاكمة الجنود الإسرائيليين لقيامهم بضرب المتظاهرين الفلسطينيين، بالرغم من أن هؤلاء الجنود ممنوعين من إطلاق النيران على المستوطنين اليهود تحت أي ظرف، وقد ظهرت هذه الحقيقة في إطار التحقيق الذي تم إجرائه في مذبحه مسجد الخليل في عام 1994، حيث أخبر رئيس شرطة

الحدود لجنة التحقيقات بأن الجنود كانوا غير قادرين على منع أعمال القتل بسبب "قواعد التدخل" التي تمنعهم من إطلاق النار على المستوطنين.

ومما لا شك فيه أن رد فعل الجيش الإسرائيلي اللاإنساني في التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية يندرج ضمن جرائم الحرب، ومع هذا لا تركز معظم الصحافة الدولية على هذه الحقائق من أجل إجباره على التصرف مثل الجيوش الأخرى في العالم المتحضر.

وثمة أمر لا بد من الإشارة إليه في نهاية هذا الموضوع وهو أنني وأنا أستعرض قواعد السلوك الخاصة بتعامل الجنود مع المدنيين في الظروف المختلفة، تذكرت هذه القواعد والإرشادات الراقية والخالدة التي أقرها الإسلام منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام، فكان الخليفة العادل "عمر بن الخطاب" يوصي جنوده قبل الذهاب إلى ميادين القتال بالا يقتلوا طفلاً أو امرأة أو شيخاً، ولا يهدموا بيتاً أو مكان عباده، ولا يحرقوا زرعاً أو يتلفوه، ولا يقاتلوا إلا من يقاتلونهم من الجنود، وهذه هي القواعد والسلوكيات التي أخذت بها الأمم المتحضرة بعد ذلك، واحتوتها مواثيق حقوق الإنسان في العالم.

د. عمر الحسن

رئيس المركز

### "الأوبك" ... صوت العقل في سوق النفط العالمي.

اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) - في الاجتماع الأخير الشهر الماضي - على تخفيض الإنتاج النفطي بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً، وقد أقرت المنظمة هذا الخفض في الإنتاج والذي يُعد الأول من نوعه منذ عامين، في محاولة من جانبها لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط الخام المنخفضة في الأسواق العالمية؛ خوفاً من أن يؤدي عدم تقييد الإنتاج وإطلاقه إلى انهيار الأسعار.

وعلى الرغم من أن هذا القرار لم يلقَ ترحيباً كبيراً في الغرب - إذ عبرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول الأخرى المستهلكة للنفط عن عدم رضاها - إلا أنه يُعد تسوية تتسم بالاتزان والتعقل، مما يدعم موقف المنظمة ككل.

وكانت مشاعر التوتر قد زادت قبل عقد الاجتماع المذكور لدى الدول المستهلكة؛ نتيجةً للمواقف التي اتخذتها الدول التي يطلق عليها "الصقور" مثل العراق، والتي دعا وزير النفط بها إلى الحد من إنتاج "الأوبك" بمقدار 2 مليون برميل يومياً في يناير 2001، إضافةً إلى إجراء تخفيض إضافي بمقدار مليون برميل يومياً، خلال الاجتماع القادم للمنظمة والمقرر عقده في مارس

2001، وذلك نظرًا للانخفاضات المتوقعة في الطلب خلال الربع الثاني من هذا العام، والتي تقدر بما يتراوح بين 2 - 2.5 مليون برميل يوميًا.

ومن ناحية أخرى كان وزير النفط القطري من بين الذين دعوا في البداية إلى إقرار خفض أكبر في الإنتاج، حيث طالب بخفض الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل يوميًا، ومن بين الدول التي أيدت خفض الإنتاج أيضًا وبصورة أكبر إيران والكويت، واللذان استغلنا موقعهما في لجنة مراقبة السوق للتقدم باقتراح رسمي بخفض الإنتاج بمقدار 1.7 مليون برميل يوميًا. كما كانت ليبيا من بين الدول التي أيدت إقرار خفض أكبر. ولكن في النهاية تم التوصل إلى القرار المشار إليه، ليس أكبر مُنتج في الأوبك - ولكن أيضًا - فقط لأنه الاختيار المفضل لدى المملكة العربية السعودية لإدراك أعضاء الأوبك بضرورة الحاجة إلى اتخاذ قرار حاسم مع وجود تناغم داخل المنظمة.

وقد عبر هذا القرار عن الاعتدال في السياسات التي تقودها وتعمل من أجلها دول مجلس التعاون الخليجي في منظمة "الأوبك"، هذا الاعتدال الذي شكل - إلى جانب إدراك الحاجة إلى توشي الحرص خلال معظم حقبة التسعينيات - عونًا كبيرًا للاقتصاد العالمي، خاصةً وأن دعم الاستقرار والنمو المطرد في الدول النامية، كان دائمًا مركز اهتمام "الأوبك" في إقرار سياساتها الخاصة بإمدادات سوق النفط الخام. وبذلك نجد أن قرار الأوبك الأخير - بالرغم من وصف نجده قطع شوطًا نحو تحقيق تسوية سياسية واقتصادية، - البعض له بأنه خفض "كبير" تهدف إلى رفع عوائد المنظمة والحفاظ على مصالح دولها، التي تعتمد بشكل أساسي على النفط في دخلها الاقتصادي دون الإضرار بالاقتصادات الغربية.

وعلى الجانب الآخر، سعى كل من "بيل ريتشاردسون" وزير الطاقة الأمريكي السابق والمفوضية الأوروبية إلى الضغط على "الأوبك" من أجل عدم إقرار أي خفض في الإنتاج، حيث صرح "ريتشاردسون" لمؤتمر صحفي عُقد في الكويت في أعقاب المحادثات التي أجراها في كل من الكويت والسعودية وقطر والإمارات، قائلاً: "إنني واقعي .. ، لم أنجح في الحصول على أي تعهد". وأضاف: "إننا نطالب بإقرار أقل كمية خفض ممكنة في الإنتاج"، ولكنه رفض الكشف عن الكمية التي يسعى إلى خفضها.

ويعد القرار المذكور قرارًا متوازنًا على عدة مستويات: فمن الناحية السياسية - لم يكن من الواقعي الاعتقاد بإمكانية تقديم السعودية والدول التي لها سياسة مماثلة في هذا الموضوع لأية تنازلات أخرى للغرب، وخاصةً في ظل المناخ الإقليمي السائد حاليًا الذي يتسم بالعداء الكبير للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

وعلى الصعيد الاقتصادي - يوفر هذا القرار أكثر التسويات الممكنة واقعياً داخل الأوبك وبين الأوبك والدول المستهلكة، خاصةً مع توافر العديد من الأرقام والإحصائيات الصادرة عن منظمة الطاقة الدولية نفسها، والتي تؤكد وجود فائض كبير في أسواق النفط الخام تجاوز 1.3 مليون برميل يومياً في ديسمبر 2000، ناهيك عن توافر العديد من البيانات المؤكدة لحدوث ركود في الاقتصاد العالمي، خاصةً مع التراجع الذي يشهده الاقتصاد الأمريكي، الأمر الذي يؤكد انخفاض الطلب على النفط الخام، وبالتالي تفاقم الفائض في الأسواق العالمية، مما أوجد مخاوف كبيرة من حدوث انهيار مفاجئ لأسعار النفط مثلما حدث في عام 1988.

وبشكل عام يأتي هذا القرار متوازياً مع التوجهات العامة للمنظمة، والتي تهدف بالأساس إلى الحفاظ على توازن واستقرار أسواق النفط العالمية، بما يمنع انهيارها إلى مستويات تضر بالأداء الاقتصادي لدول المنظمة، وعدم ارتفاعها إلى مستويات عالية قد تضر بأداء الاقتصاد العالمي ومعدلات نموه، الأمر الذي ينعكس بالسلب على الطلب العالمي على النفط. كما أن ارتفاع الأسعار عن الحد المعقول يؤدي إلى تشجيع الاكتشافات والتنقيب عن الاحتياطيات المرتفعة التكاليف، ومن ثم تتضرر الدول المنتجة للنفط نفسها. وفي هذا الإطار يمكن تفهم أسباب لجوء المنظمة إلى إقرار أربع زيادات متتالية خلال العام 2000، وبقيمة إجمالية تصل إلى 3.7 مليون برميل يومياً بهدف تهدئة أسعار النفط؛ استجابةً لمصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على السواء.

وتنبع هذه التوجهات من أن الاضطراب وعدم استقرار أسواق النفط يضر بالمنتجين والمستهلكين في نفس الوقت، إذ أن استقرار الأسعار عند مستوي مناسب - كالسعر الذي وضعته "الأوبك" عند 25 دولاراً للبرميل - يعد أمراً ضرورياً لا يضر بالدول المنتجة ولا المستهلكة، وهو الأمر الذي تسعى إليه "الأوبك" دائماً.

وواقع الأمر أن لدول مجلس التعاون - والتي يصفها الخبراء بأنها صوت العقل في سوق النفط العالمي - دورها الملموس في تثبيت المنطق السابق، ودفع السوق العالمي للنفط دائماً إلى التوازن والاستقرار منذ الثمانينيات متصديةً لأية مزايدات سياسية تضر بالسلعة الاقتصادية "الأهم" لدى الاقتصاد العالمي، وهي البترول.

بقلم د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية



2001/3/11

زيارة الشيخ حمد لمصر .. محطة جديدة على طريق دعم العلاقات الثنائية

بقلم الدكتور عمر الحسن ..

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

الزيارة التي قام بها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة لمصر، وبدأت في 7 مارس / 2001 وامتدت لثلاثة أيام، هي الزيارة الرابعة واللقاء الرابع بين الشيخ حمد والرئيس مبارك منذ عام 1999، حيث استقبلت القاهرة في شهر يونية عام 1999 الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في زيارته الأولى لها بعد توليه مقاليد الحكم، أعقبها زيارة الرئيس مبارك للنماعة في شهر ديسمبر من العام نفسه، وقبلها عقدت اللجنة العليا المشتركة بين البلدين اجتماعها الثالث في النماعة وتوصلت للعديد من الاتفاقيات المهمة، ثم زار الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة القاهرة في سبتمبر 2000 لتعزيز القيادة المصرية في ضحايا حادثة طائرة طيران الخليج التي بقدر ما كانت مناسبة حزينه في البلدين، بقدر ما أثبتت عمق العلاقات بينهما . هذا إضافة إلى مشاركة الشيخ حمد في القمة العربية التي عقدت في القاهرة في أكتوبر 2000.

وكانت زيارة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء للقاهرة في سبتمبر 1997 علامة بارزة في العلاقات المصرية - البحرينية، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات في مجالات مختلفة مازالت أساساً لتطوير مجالات التعاون بين البلدين.

ودشنت زيارة الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة الدفاع إلى القاهرة خلال الفترة من 25 - 27 يناير 1999، حينما كان رئيساً لمجلس أمناء مركز البحرين للدراسات والبحوث، مجالاً جديداً للتعاون بين البلدين، كان وما زال لا يلقى الاهتمام الكافي في العلاقات العربية - العربية، وهو مجال التعاون العلمي والتكنولوجي، حيث تم التوقيع على اتفاقية بين مركز البحرين للدراسات والبحوث ووزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي المصرية، وتشمل الاتفاقية التعاون في المجال العلمي والتكنولوجي وتبادل المعلومات والتقنيات ونتائج الأبحاث الأساسية المتعلقة بالأمور الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والبيئية، إضافة إلى تبادل الزيارات والخبرات في المجالات البحثية والعلمية والبرامج المشتركة والتدريب وتنظيم الندوات والمنتديات والمؤتمرات العلمية والدورات التدريبية.

وتكتسب زيارة الشيخ حمد لمصر أهميتها من ظروفها والقضايا التي ناقشتها، فضلاً عن موقعها في رؤية كل من البلدين للآخر، وهذا ما يمكن إيضاحه من خلال الإشارة إلى عدة نقاط أساسية أهمها:

\* جاءت الزيارة بعد التطورات الديمقراطية الكبيرة التي شهدتها البحرين خلال الفترة الأخيرة، واستعدادها لمرحلة جديدة من مراحل العمل الوطني بها أهم ملامحها التحول إلى ملكية دستورية وإنشاء برلمان يتكون من مجلسين، وقد أكد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة على أن البحرين سوف تستفيد من تجارب الدول العربية والغير عربية في إعدادها لنظم وأساليب العمل الخاصة بمؤسساتها الديمقراطية خلال الفترة القادمة، ومصر صاحبة تجربة ثرية في هذا الصدد، وخاصة فيما يتعلق بنظام المجلسين، وقد شهدت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة تجربة مهمة من خلال إقرار مبدأ رقابة القضاء الكاملة على العملية الانتخابية بكل مستوياتها. كما أنها من الدول التي تفاعلت بشكل ملحوظ مع ما شهدته البحرين من تطورات ديموقراطية، وقد أشاد الرئيس مبارك بها خلال لقاءه مع الشيخ حمد.

تأتي الزيارة بعد إقرار مجموعة من الاتفاقيات بين مصر والبحرين في نهاية عام 1999 \* خلال اجتماعات اللجنة العليا المصرية البحرينية المشتركة، حيث تم توقيع محضر اجتماع الدورة الثالثة للجنة البحرينية المصرية المشتركة والبرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والفني بين دولة البحرين وجمهورية مصر العربية، إضافة إلى توقيع ثلاث مذكرات تفاهم بين البلدين في المجالات السياحية والزراعية والمواصفات والمقاييس. كما أنها تأتي بعد إعلان البحرين أنها تدرس السماح للمصريين بدخولها دون الحاجة إلى تأشيرات دخول، وهو ما يؤكد العلاقات القوية بين البلدين، ويضاف إلى هذه التطورات الإعلان في شهر يناير 2001 عن تأسيس مجلس مشترك لرجال الأعمال من شأنه أن ينهض بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وكان أكثر ما لفت نظر وكالة أنباء الأسوشيتدبرس في تعليقها على حادثة طائرة طيران الخليج التي سقطت في مياه الخليج في 23 أغسطس 2000، مخلقة 143 ضحية منها 65 مصرياً و34 بحرينياً، هو العلاقات القوية التي تربط بين مصر والبحرين، وخرج تقرير وكالة الأنباء العالمية الذي بثته يوم 27 أغسطس 2000 بالعديد من القرائن التي تؤكد متانة ورسوخ العلاقات بين البلدين على مدى التاريخ، وتحديدًا منذ بداية القرن العشرين "حيث أنشأ المصريون أول مدرسة في البحرين في عام 1917.. وساهموا في وضع استراتيجيات الزراعة والرعاية الصحية، كما أن الآلاف الخمسة المصريين الموجودين في المنامة يشعرون بأنهم في بلدهم الثاني ويعاملون باحترام .

القواسم المشتركة بين مصر والبحرين والتي تزيد التقارب بين الشعبين وتعضد من التعاون بين \* القيادة في البلدين. فعلى مستوى معطيات التاريخ والجغرافيا، تتمتع كلاهما بموقع استراتيجي حيوي، حيث تمثل مصر قلب الوطن العربي، وحارس بوابته الشمالية، بينما تمثل البحرين صمام الأمن في الخليج ومختبر استقراره، وفي فترة من الفترات لعبت الدولتان دوراً تعليمياً وثقافياً متشابهاً، كلٌ في محيطه الجوّاري، فبينما كانت مصر منارة العلم في المشرق، كانت البحرين قبلة للتعليم والمعارف في الخليج . وعلى

المستوى السياسي، يمتاز الحكم في كليهما بقربه من الشعب وارتكاز شرعيته إلى قاعدة من الإنجازات الملموسة في تاريخ أمته، وتعكس دبلوماسية البلدين خارجياً، وعياً والتزاماً بطبيعة الوزن الدولي والإقليمي لكل منهما، والمتوقع منهما في ضوء ذلك، وهو ما يتجسد في الالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية، والحركة الرصينة في التعبير عن القضايا الخاصة أو القضايا ذات الصلة بالثوابت العربية والانتماء القومي الذي تجمع البلدان رؤية مشتركة حوله. وللبلدين كذلك تجربة اقتصادية متميزة، يمكن تحديد أهم ملامحها في القدرة السريعة على التكيف والتعامل المدروس مع الحقبة الاقتصادية العالمية الجديدة، وما تفرضه من تحديات، وهو ما شهدت به المؤسسات الاقتصادية الدولية.

على الساحة العربية، جاءت الزيارة في ظل وجود العديد من القضايا الساخنة التي تستدعي من \* القادة العرب الالتقاء والتشاور، لعل أهمها التوتر الحادث في الشرق الأوسط، والممارسات القمعية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، والحكومة الجديدة في إسرائيل بخطابها المتشدد والمتطرف، هذا إضافة إلى الملف العراقي الذي كان وما زال موضع اهتمام وتشاور مستمر بين البلدين، وخاصة فيما يتعلق بسبل التخفيف من المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي.

كما جاءت الزيارة كذلك قبل القمة العربية الدورية الأولى في الأردن في نهاية مارس 2001، والتي ستناقش العديد من القضايا والملفات المهمة التي لمصر والبحرين دوراً كبيراً في إطارها، خاصة وأن البحرين هي رئيس القمة الخليجية، ومصر هي رئيس القمة العربية حتى مؤتمر عمان.

وفي إطار الحديث عن العلاقات المصرية - البحرينية لا بد من الإشارة إلى عدة أمور لعل أهمها:

**الأول:** تعكس العلاقات البحرينية - المصرية المتطورة حالة علاقات البحرين العربية بشكل عام والأهمية التي توليها المنامة للبعد العربي في سياستها الخارجية، وهذا ما يكشفه بوضوح عدد الزيارات العربية للشيخ حمد بن عيسى آل خليفة منذ توليه الحكم في مارس 1999، ومواقف البحرين تجاه القضايا العربية المختلفة، ودعواتها المستمرة للتضامن والتعاقد بين العرب، فضلاً عن تمسكها بالثوابت القومية العليا والتزامها بالخط العربي العام تجاه القضايا المختلفة.

**الثاني:** أن العلاقات بين مصر والبحرين هي علاقات متنوعة، حيث لا تقتصر على المجال السياسي أو الاقتصادي فحسب، وإنما تمتد إلى المجالات الثقافية والتعليمية والإعلامية والعسكرية والدينية وغيرها، حيث يبث تليفزيون البحرين إرسال القناة الفضائية المصرية على أحد قنواته، وهناك تعاون دائم بين وكالة أنباء الخليج، ووكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية، ويلتزم البلدان بميثاق الشرق الإعلامي العربي وتتسم سياستهما الإعلامية بالالتزان والمسئولية.

الثالث: بالرغم من نمو التجارة البينية في السنوات الأخيرة، إلا أنها ما زالت تتسم بالانخفاض ولا تتناسب من حيث حجمها ومحتواها مع الإمكانيات الإنتاجية المتاحة لكلا البلدين وعلاقتها المتميزة على الصعيد السياسي، ففي عام 1999 بلغت الواردات البحرينية من مصر 4 مليون و14 ألف دينار بحريني، فيما بلغت صادراتها لمصر 386 ألف دينار تقريباً، أي أن الميزان التجاري يرجح لصالح مصر بقيمة 3 مليون و203 ألف دينار تقريباً، فيما كان عام 1998 لصالح مصر أيضاً بقيمة 2 مليون و30 ألف دينار.

وانطلاقاً مما سبق فإن تقوية العلاقات بين البحرين ومصر في جانبها الاقتصادي كي تتوازي مع الجانب السياسي يبدو أمراً ضرورياً، والمقترحات التالية يمكن أن تحقق ذلك، وأهمها:

دعوة رجال الأعمال والتجار في كلا البلدين للتعرف على الإمكانيات التجارية والصناعية (1) ومجالات الاستثمار المتبادلة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري.

( العمل على تنشيط وإقامة المعارض المتخصصة في البلدين، وتحسين مستوى معرض المنتجات المصرية الذي يعقد في البحرين سنوياً ليتساوى مع المعارض التي تقيمها الدول العربية الأخرى في البحرين والتي تحقق نتائج ملموسة.

إنشاء خط ملاحى يربط مصر بالبحرين ويوفر البضائع والمنتجات المصرية بأسعار تنافسية بها. (3)

إقامة مركز تجاري مصري دائم في البحرين للترويج للمنتجات المصرية، وأن يكون مكاناً لعقد الصفقات والعقود ويوفر كل المعلومات الخاصة بالمنتجات المصرية.

أن تبحث اللجنة البحرينية - المصرية المشتركة قوائم التجارة المعفاة من الضرائب الجمركية (5) لتسهيل التبادل التجاري بين البلدين.

تفعيل التبادل التجاري، ولا شك في أن هناك إمكانية كبيرة لتطوير التبادل التجاري بين (6) البلدين بالنظر إلى الآتي:

- هناك العديد من السلع البحرينية تتميز بالجودة وبالأسعار التنافسية يمكن تصديرها إلى مصر أهمها، منتجات الألمنيوم والأسمدة الكيماوية والأحماض الكيماوية والغازات الطبية والصناعية والأدوات الكهربائية ومبردات الماء ومكيفات الهواء وغيرها.

- هناك العديد من السلع التي تنتجها مصر ويحتاج إليها السوق البحريني ويأتي في مقدمتها المنتجات الزراعية والعديد من المنتجات الصناعية.

هناك إمكانية لتطوير آفاق التعاون في مجال الاستثمار والمشروعات المشتركة في ظل الحوافز (7) المقدمة لهذه الاستثمارات في كلا البلدين ومنها توفير هياكل البنية الأساسية والخدمات اللازمة للمشروعات.

إحياء الملتقى البحريني - المصري الذي تم إنشاؤه في نوفمبر 1998 ويضم في عضويته نخبة (8) من أبرز السياسيين والاقتصاديين والأكاديميين والكتاب والمفكرين في البلدين.

لقد نظرت البحرين، وهي مفتاح الأمن العربي جهة الشرق، لعلاقتها العربية وفي مقدمتها العلاقات مع مصر، على أنها قومية استراتيجية في المقام الأول تخدم المصالح العليا للشعوب العربية، فضلاً عن كونها دينية وتاريخية وثقافية بالأساس، ومن هنا كان سعيها الدائم والمستمر نحو تدعيم المشروعات العربية المشتركة وتبني المبادرات التي تعجل بالاندماج العربي على كافة المستويات، وبعد تولي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في السادس من مارس عام 1999، ازدادت هذه القناعات رسوخاً وقوة، واكتسبت دفعة جديدة، فقد سعي إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين البحرين والدول العربية كل على حده، فشهدت الفترة الماضية توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية، وزار خلال هذه الفترة ثماني دول عربية، كما زار رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أربع دول عربية، وزار ولي العهد تسع دول عربية، وركزت البحرين خلال هذه الزيارات على الجانب الاقتصادي باعتبار أن العلاقات الاقتصادية هي الأكثر أهمية بالنسبة لمصالح الشعوب.

**2001/3/20**

### *المرأة في البحرين .. إنجازات تستحق الذكر*

أكثر ما لفت نظر المراسلين الأجانب أثناء تواجدهم في البحرين لتغطية الإستفتاء على مشروع الميثاق الوطني في الرابع عشر والخامس عشر من فبراير الماضي، تلك المشاركة المكثفة للمرأة البحرينية في ممارسة حقها الانتخابي، وقد نوهت وسائل الإعلام الدولية لذلك في تعليقاتها حول الاستفتاء، حتى أن مراسل وكالة رويتر عبر عن دهشته لقيام عدد كبير من السيدات بقطع أكثر من 2 كيلومتر للوصول إلى مقر لجنة الاقتراع للإدلاء بصوتهن، بينما ذكر مراسل صحيفة الإندبندنت أن الحماس كان غالباً على المرأة وهي تدلي بصوتها. وأعربت محطة سي إن إن عن دهشتها من أن عدد السيدات اللاتي أدلين بصوتهن فاق في بعض الأحيان أعداد الرجال.

هذه الظاهرة وإن كانت أثارت دهشة إعلاميي الغرب فإنها ليست بغريبة على أهل المنطقة والمراقبين للشأن البحريني بشكل عام ، انطلاقاً من معرفتهم بالدور الذي لعبته المرأة البحرينية في مسيرة مجتمعها منذ بداية القرن الحالي والمستوى الثقافي والتعليمي الذي تنعم به ، والمعروف أن المشاركة في التصويت ليست إلا محصلة لهذه العوامل .

فتاريخياً كانت المرأة البحرينية ، بشهادة الكثير من المؤسسات الإقليمية والدولية ، هي الأسبق في المنطقة في شتى الممارسات العامة ، فقد طرقت التعليم مبكراً، فكانت البحرين أول دولة خليجية تنشئ مدرسة لتعليم الفتيات في عام 1928 ، وما زالت البحرين تحقق حتى الآن أعلى نسبة في الدول العربية في مجال تعليم المرأة .

والمرأة البحرينية ليست فقط متميزة بالنسبة للتعليم، وإنما تحتل مكانة خاصة ومتميزة في المنطقة من حيث الانفتاح الاجتماعي والانفتاح على الوظائف والمهن المختلفة والخروج من إطار الحياة التقليدية ومشاركة الرجل في كل مناحي الحياة ، وعن ذلك تقول مجلة ميدل إيست إنترناشيونال التي تصدر في لندن في عددها الصادر في يناير 2000 "من حق البحرين أن تفتخر بأنها أكثر الدول تحراً في مجال حقوق المرأة في منطقة الخليج كلها ، حيث يحق لها قيادة السيارات والسفر دون مرافق وتولي المناصب العليا في القطاعين العام والخاص على حد سواء " .

وقد شهد وضع المرأة داخل المجتمع البحريني تطوراً ملحوظاً خاصة خلال العقود الثلاثة الماضية ، الأمر الذي تؤكدته الإحصائيات التي أجريت في تلك السنوات ومقارنتها مع نظيرتها السابقة عليها أو مع مثيلاتها في دول المنطقة والدول النامية . ولم يأت هذا من فراغ ، وإنما من سياسات حكومية وجهود بُذلت وتُبذل على مستويات عدة ، وهذا ما يمكن الإشارة إليه في الآتي :-

منذ استقلال دولة البحرين ، ظهرت العديد من التشريعات الخاصة بالمرأة إضافة إلى -1 الدستور، الذي يؤكد في المادة 185 على مبدأ المساواة بين الجنسين في:

\* التعليم والرعاية الصحية والملكية وتوفير السكن لذوي الدخل المحدود .

\* حق العمل وتولي الوظائف العامة وواجب الدفاع عن الوطن ، بالإضافة إلى الحقوق الإنسانية الأخرى.

ويقوم قانون العمل كذلك على أساس المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات .

– المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على الخدمات ، ففي مجال التعليم من بين 2182 مدرسة حكومية هناك 90 مدرسة مخصصة للإناث ، وقد بلغ عدد الطلبة بمدارس وزارة التربية والتعليم خلال العام الدراسي 2000 /1999 بجميع المراحل 115349 طالبًا وطالبة منهم 56907 من البنين و58442 من البنات، أي أن نسبة البنات 50.6% في التعليم الأساسي ، وتشير الإحصائيات الحديثة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم البحرينية إلى ازدياد عدد الطالبات مقارنة بالطلبة في التعليم الجامعي، فقد وصل عدد الطالبات البحرينيات إلى 4772 طالبة بنسبة 63% من مجموع الطلبة الجامعيين. ويقول تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2000 أن معدل القراءة والكتابة للبحرينيات البالغ عمرهن أكثر من 15 عام تبلغ نسبتها 81.2% لعام 2000 ، وهو ما جعل البحرين تتبوأ المركز الثاني والأربعين على العالم من حيث دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس والمركز الحادي والأربعين من حيث دليل التنمية البشرية بشكل عام . والأمر الملفت هنا هو النسب العالية لتفوق الفتيات في مختلف مراحل الدراسة ، فكما تقول الدكتورة فاطمة البلوشي الأستاذة بجامعة البحرين في ندوة عقدها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية العام الماضي حول دور المرأة في الخليج ، فإن نسبة الفتيات المتفوقات في المرحلة الثانوية تصل إلى 75% من المجموع الكلي للمتفوقين ، وهو ما يثبت أن المسألة ليست كما فقط وإنما استطاعت الفتاة البحرينية أن تثبت وجودها في مختلف مراحل التعليم.

وفيما يتعلق بالصحة ، يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة للمرأة حوالي 75.5 سنة ، وهي نسبة تعد مرتفعة ومقاربة لمستويات الدول المتقدمة صناعياً .

وتدرس الدولة الآن ولجنتي حقوق الإنسان الرسمية والأهلية المزيد من التشريعات الخاصة بالمرأة لتعزيز حقوقها ، خاصة فيما يتعلق منها بخدمات الإسكان ، واستصدار قانون للأحوال الشخصية والتوقيع على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع إمكانية التحفظ على ما يخالف المعتقدات الدينية .

تمثل المرأة البحرينية حالياً أكثر من 20 % من إجمالي العمالة البحرينية، في حين كانت 3- 19% عام 1991 ، و 15% في تعداد 1981 ، و 5% فقط في تعداد 1971 .

وتكشف السجلات الرسمية أن نسبة الإناث (الموظفات) في الحكومة في دولة البحرين وصلت إلى 34.3% وهي نسبة كبيرة .

كما تشترك المرأة في كل قطاعات العمل في البحرين حيث تمثل ما نسبته 57.5% من العاملين في وزارة التعليم. أما وزارة الصحة فقد وصلت هذه النسبة فيها إلى 53.6%. كذلك فإن للمرأة البحرينية

إسهامات واضحة في الصحافة، حيث تمارس حالياً مختلف أنواع الكتابات الصحافية . وتشكل نسبة كبيرة من المحررين المحليين في الجريدتين اليومييتين.

وقد كان تأسيس جمعية لسيدات الأعمال في البحرين في 24 مايو 2000 كثنائي جمعية من نوعها على صعيد دول مجلس التعاون ، دلالة واضحة على مدى مساهمة المرأة البحرينية في الحياة الاقتصادية والتجارية في البلاد بعدما بلغت مساهمتها في القطاع التجاري 25.2٪ .

وطبقاً لتقرير وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان في العالم الصادر في فبراير 2001 فإن " السيدات البحرينيات بدأت في تولي مناصب كانت حكراً على الرجال من قبل وهن الآن يشكلن حوالي 20٪ من القوة العاملة " ويعلل التقرير ذلك بقيام الحكومة بالحث على توظيف السيدات وسن قوانين خاصة بتشجيع دخول المرأة مجال العمل .

4- تحرص المرأة البحرينية على حضور المؤتمرات العالمية التي تستهدف ترسيخ دورها في التنمية الشاملة والمستديمة بدءاً من مؤتمر المكسيك عام 1975 ومروراً بمؤتمري كوبنهاجن 1980 ونيروبي 1985 ، ومؤتمر المرأة العالمي الرابع في بكين عام 1994 ومؤتمر القاهرة عام 1995 ، كما شاركت في الدورة الاستثنائية التي عقدتها الأمم المتحدة عام 2000 لمراجعة تنفيذ مقررات هذه المؤتمرات، وتنال التقارير التي تقدمها البحرين في هذه المؤتمرات إعجاب وتقدير المشاركين .

5- تحرص الحكومة البحرينية على تعزيز الحقوق السياسية للمرأة بعد أن استطاعت إثبات نجاحها في مجالات العمل الاقتصادي والاجتماعي ، ومن هذا المنطلق أخذت خطوات مهمة أبرزها منح المرأة حق التصويت والترشيح للانتخابات البلدية والنيابية ، وهي الآن تمثل 10٪ من أعضاء مجلس الشورى ونالت مناصب أخرى مهمة في عملية صنع القرار كما تشير لذلك صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية الصادرة يوم 8 أغسطس 2000 حينما ذكرت أن البحرين ودول خليجية أخرى اتخذت خطوات مهمة لإدخال المرأة في منظومة صناعة القرار ، منوهة إلى تعيين أول سفيرة في العام الماضي .

ومن العرض السابق يمكن الخروج بعدة حقائق :-

الأولى: أن اهتمام البحرين بالمرأة وبدورها لا يمكن أن يكون محل شك بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للمجتمع البحريني كمجتمع منفتح منذ القدم ، والأهمية الكبيرة التي تعطيها الدولة للإنسان على أساس أنه أهم مواردها في ظل شح الموارد الطبيعية ، ولذلك تحصل البحرين على مراكز متقدمة في مجال التنمية البشرية التي تتركز على البشر، رجالاً ونساءً .



الثانية: وضع المرأة في المجتمع البحريني يتطور وفق التطور الطبيعي للمجتمع ، ويشير هذا التطور إلى أن وضعها في ارتقاء مستمر ، ومن هنا فإنها بعد أن أصبحت مديرة ووكيلة وزارة وسفيرة ستكون بالقطع وزيرة .

الثالثة: هناك خصوصية معينة لوضع المرأة السياسي في كل دول العالم بما في ذلك الدول المتقدمة وليس في البحرين أو دول مجلس التعاون والدول العربية فحسب ، فتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أنه من بين 41.240 عضو برلمان في دول العالم في المجلس الأول أو الأعلى هناك 31.379 رجل ، 4.279 امرأة بنسبة 12.7٪ ، أما بالنسبة للمجلس الأدنى ، فإنه من بين 34.273 عضواً هناك 27.122 رجلاً في مقابل 4.076 امرأة بما نسبته 13.1٪ .

وقد احتاجت المرأة إلى وقت طويل في كل دول العالم حتى حصلت على حق الانتخاب والمشاركة السياسية ، حيث حصلت على هذا الحق في الدنمارك عام 1915 ، وفي كندا عام 1918 ، وانتظرت مائة عام في بريطانيا حتى يمكنها الحصول على حق الانتخاب .

وفي دول مجلس التعاون لا يتوقف الأمر فقط على التقاليد الاجتماعية أو المحاذير الدينية والاتجاهات المحافظة ، وإنما يمتد أيضاً إلى رفض قطاع من النساء المشاركة في العمل السياسي ، وهذا ما أظهرته بعض الدراسات التي أجريت عن المرأة في الخليج خلال الفترة الأخيرة .

وخلاصة كل ما سبق أن المرأة تسير في الاتجاه الصحيح في البحرين ، بدعم من الدولة ولكن الأمر يحتاج إلى وقت مثلما هو الحال في كل دول العالم ولضغط هذا الوقت على المرأة البحرينية نفسها أن تستثمر الأجواء المتوفرة حالياً لتعزز الفرص الممنوحة لها وإثبات وجودها على الساحة السياسية كما فعلت ذلك على الساحات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية طوال العقود الماضية .

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

**2001/3/23**

*الإصلاحات تتوالى في البحرين*

مقال نشر بمجلة ميدل إيست إنترناشيونال ، 9 إلى 23 مارس 2001

## بقلم الدكتور عمر الحسن

كانت الدلائل الخاصة بجدية أمير البحرين الشيخ حمد بشأن إحداث تغيير ، واضحة قبل استفتاء الشعب البحرينى على مشروع الميثاق الوطنى الذى تم عقده فى فبراير الماضى بفترة طويلة ، بهدف تدعيم الديمقراطية .

ويدرك أى شخص معنى بمراقبة الأحداث فى البحرين عن كثب - جيداً أن الأمير وضع جدول أعمال جديد عند توليه الحكم فى مارس عام 1999 ، وأنه أظهر النوايا الحسنة عندما أصدر أوامر بإطلاق سراح مئات المسجونين السياسيين.

وينص الميثاق على إنشاء برلمان من مجلسين ، إحداهما مجلس نيابى يتم انتخابه من خلال الاقتراع العام وذلك بهدف وضع فصل واضح بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وتحويل البحرين إلى ملكية دستورية.

وبعد أسبوعين من إجراء الاستفتاء والذى نال تأييد 98.4% من المقترعين زادت القيادة من سرعة إجراءاتها للإصلاحات ، فقام الأمير بتعيين ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة على رأس لجنة مكونة من اثني عشر عضواً لتفعيل ميثاق العمل الوطنى ، وسوف تضم أعضاء بارزين معظمهم من الناشطين فى المنظمات غير الحكومية ، وتستعين بكبار الدستوريين من العالم العربى وأوروبا .

وفى خطوة جريئة تم استقبالها بترحيب شعبى واسع النطاق ، ألغى الأمير قانون ومحاكم أمن الدولة ، وفى السابع والعشرين من فبراير وافق رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة على طلب تقدمت به الدكتور سبيكة النجار وعدد من المثقفين بعد لقاء عقده معه ، على إنشاء جمعية أهلية لحقوق الإنسان .

تجدر الإشارة إلى أن البحرين معروفة بانفتاحها وهو ما تأمل فى الحفاظ عليه من خلال عملية الإصلاح ، كما أن الاقتصاد فى البحرين يتم تصنيفه باعتباره أحد أكثر الاقتصاديات انفتاحاً فى العالم ، وتم تعيين

أعضاء من الأقليات في مجلس الشورى وتتمتع النساء بحقوق متساوية مع الرجل، وتعمل سفيرة وتشغل منصب وكيل وزارة ومنتظر تعيينها وزير في التعديل الوزاري القادم .

وإلى جانب تأييد الشعب البحريني لهذه الإصلاحات فقد نالت أيضاً مبادرته ترحيب كل دول مجلس التعاون الخليجي. فيما أن سياسة دول مجلس التعاون هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من الدول الأعضاء فكل دولة من دول المجلس تطبق ما تراه مناسباً لها ولمجتمعها ، والكويت خير مثال على ذلك من خلال ممارستها حياتها البرلمانية منذ استقلالها في الستينات.

وقد بات واضحاً أن الأمير يرغب في تفعيل الديمقراطية وخلق آليات لاحترام حقوق الإنسان في بلده وهو ما يعتبر أساس برنامجه منذ توليه الحكم... ليس بهدف كسب الرأي العام الدولي ولكن ذلك ما يؤمن به، ومن يظن غير ذلك فقد جانبه الصواب.

### *عمرو موسى والجامعة العربية ومهمة التضامن والإصلاح*

لاقى ترشيح وتعيين وزير الخارجية المصري عمرو موسى أميناً عاماً للجامعة العربية تأييداً عربياً واسعاً على كافة المستويات لم يتوفر لغيره ممن تولى هذا المنصب منذ عام 1945، وفتح نقاشاً ثرياً حول واقع النظام الإقليمي العربي وتحدياته المختلفة كان بمثابة خلاصة آراء وأفكار الكتاب والخبراء والمثقفين العرب في المجالات المختلفة وعكس الأمل الذي يراود الكثيرين، وأنا منهم، في إصلاح وتفعيل المؤسسة العربية الأم في ظل قيادة عمرو موسى بما عرف عنه من كفاءة وخبرة وانتماء عربي عبر مراحل عمله الدبلوماسية المختلفة، سواء في بعض سفارات مصر بالخارج أو في الأمم المتحدة وانتهاءً بالخارجية المصرية التي استطاع أن يؤسس فيها مدرسة خاصة باسمه في العمل السياسي والدبلوماسي، تضاف إلى مدارسها العديدة.

وقد أتاحت لي فرصة الالتقاء مع عمرو موسى عدة مرات والتعرف عليه من قرب، وأذكر في أحد لقاءاتي معه بحضور وفد برلماني بريطاني كان في زيارة لمصر، أن معظم أعضاء الوفد قالوا في تقرير قدموه عن الزيارة: نتمنى أن يكون وزراؤنا مثل عمرو موسى في الكفاءة والمعرفة والحضور.

وفي تقديري أن عمرو موسى، يمتلك فرصة كبيرة للإصلاح أساسها القبول العربي العام الذي يحظى به بحيث بدا أنه أحد الحالات النادرة التي يتفق فيها العرب على أمر ما بدون أي اختلاف، وهو أحد

الحالات العربية النادرة أيضاً التي يسعى فيها المنصب إلى الشخص وليس العكس، كما يرتبط مجيئه للجامعة بتوجه عربي نحو تفعيلها متلازماً مع تراجع مشروعات التعاون الإقليمي الأخرى التي هددها وفي مقدمتها مشروع الشرق أوسطية.

وقد استفادت المقالات والتحليلات التي تحدثت عن عمرو موسى، سواء في الصحف المصرية أو العربية، في شرح التحديات التي تنتظره على المستويات المختلفة. ولا شك أن التحديات كثيرة إلا أن أهمها وأخطرها والتي يجب أن توضع على قمة أولوياته هي تهينة الأجواء العربية للتضامن والمصالحة بعد أكثر من عشر سنوات من التشرذم والفرقة التي أحدثها غزو العراق للكويت في عام 1990، وما ترتب على ذلك من تداعيات وآثار.

فبدون تحقيق هذا التضامن سيظل العالم العربي يدور في حلقة مفرغة من الخلافات والأزمات، غير قادر على النهوض من الداخل أو مواجهة تحديات وأخطار الخارج. ولا أستطيع هنا أن أقول أن الأمين العام للجامعة العربية هو صاحب القرار في هذا الصدد، أو أن أحمله وحده مسؤولية إعادة الوحدة إلى صفوف العرب لأن في ذلك ظلم كبير له فالقرار في النهاية للدول المعنية، والجامعة ليست مؤسسة فوق سيادات الدول، ويستمد أي مسؤول قوته وتأثيره من مصادر عديدة أهمها قوة وفاعلية المؤسسة التي يتولى إدارتها. ولكنه مع ذلك يستطيع الدفع إلى التضامن والوحدة والعمل على تغيير الوضع القائم عبر أساليب ومداخل عديدة لعل أهمها:

- الأمين العام للجامعة ليس منفذاً للقرارات فقط وإنما عليه من خلال تحركاته ونشاطاته واستثمار القبول العربي، الشعبي والرسمي، له أن يشارك في صنعها، وأن يدفعها نحو التوافق مع خطته وتصوراتها للمصالحة والوحدة، فضلاً عن ضمان تنفيذها.

- ترسيخ إيمان جميع الأطراف بأن الجامعة هي بيت الجميع، وأنها ليست مع طرف على حساب آخر. وأخذ مطالب وهواجس كل الأطراف في الحسبان، لأن من شأن ذلك أن يعزز الثقة في الجامعة وبالتالي التجاوب معها، ومن الضروري الاستفادة من تجربة الفترة السابقة في تعاطي الجامعة مع الملف الكويتي - العراقي حيث لم تستطع أن تدفع الطرفين للتعامل معها على أنها طرف محايد يعمل بحسن نية وصدق نحو المصالحة، ومن الضروري في هذا الصدد اتباع أسلوب خاص في التعامل مع الملف العراقي - الكويتي يذهب به بعيداً عن الأضواء ووسائل الإعلام، حتى لا يتحول إلى مادة للمزايدات السياسية والحروب والكلامية التي تعيده إلى المربع الأول كلما تقدم خطوة إلى الأمام، واستثمار التوجهات التصالحية لدول مجلس التعاون وخاصة الكويت التي بدت واضحة في قمة عمان العربية الأخيرة. كما أن من مسؤولية

الأمين العام ابتكار أساليب جديدة وغير تقليدية في هذا الصدد تضمن عدم تكرار ما حدث في 2 أغسطس عام 1990 مرة أخرى وتداوى الجروح النفسية والإنسانية التي نتجت عن الغزو وما زالت بعض آثارها موجودة حتى الآن، لأن مسؤولية تعثر المصالحة بين الكويت والعراق منذ 1990 وحتى الآن لا يمكن إلقائها على عاتق أحد الطرفين أو كليهما فحسب، وإنما هي مسؤولية النظام العربي الذي فشل في تقديم الصيغ والمقترحات التي تحظى بالقبول فضلاً عن قدرته على ضمان تنفيذها والالتزام بها.

- التحرك في القضايا العربية من منطلق قومي، ووضع أجندة سياسية خاصة تتفق مع أهداف الجامعة، فلعل أحد الانتقادات التي وجهت إلى الإدارة السابقة أن الأمين العام لم يزر العراق سوى مرة واحدة منذ عام 1990 رغم أنه مفتاح التضامن.

- الصبر وسعة الأفق وتقبل الآراء المختلفة والمعارضة، والارتفاع بالجامعة عن ما ينال من هيبته واحترامها، ويجعل منها أحد عناصر التوتر وليس التهذؤة.

- استثمار القبول العربي له في فتح ملفات ربما لم يكن بالمقدور فتحها في فترات سابقة، وفي مقدمتها إعادة النظر في ميثاق الجامعة الذي لم يعد مناسباً للتحويلات التي طرأت على البيئة العربية منذ عام 1945 وحتى الآن.

- حشد العرب حول قضاياهم المشتركة، لأن من شأن ذلك أن يمثل مدخلاً للمصالحة والتضامن والوحدة.

- إزالة التعارض المفتعل في كثير من الأحيان بين المصالح القطرية والقومية بما يحقق الاثنين معاً، وليس أحدهما على حساب الآخر.

- تأكيد استقلالية الأمين العام عن دولة المقر حتى لا يتم الخلط من قبل البعض بين تحركاته وتحركاتها، ومواقفه ومواقفها. حتى لا ينظر إليه على أنه تابع لها. وهذا لا يمنع بالطبع أهمية التنسيق معها، ومع الدول العربية الكبرى الأخرى في مسائل معينة.

- العمل للمحافظة على استمرار مبدأ دورية انعقاد القمة العربية، حيث يشير تاريخ القمم العربية إلى إقرار هذا المبدأ مرات عدة إلا أن الالتزام به لم يكن موجوداً.

وإذا كان للجامعة أن تتحرك لإصلاح الواقع العربي، فإنها بحاجة إلى إصلاح نفسها أيضاً لأن "فاقد الشيء لا يعطيه"، وهذه هي الأولوية الثانية لعمرو موسى.

حيث يأتي للجامعة وقد هزمت وأصبحت ملجأ لكل من لا عمل له ، ومكان للمحسوبية والواسطة ، حيث تتكدس مكاتبها بالمتقاعدين وأبناء الوزراء والسفراء ومن هنا فإنه من الضروري عدم تعيين أبناء السفراء والوزراء في الجامعة إلا من خلال تكافؤ الفرص والآلية المعتمدة تفادياً لأي شكوك في هذا الصدد.

فبالإضافة إلى أن هذا يؤدي إلى مشاكل مالية كبيرة تعاني منها الجامعة ، فإنه أصابها بالجمود وعدم القدرة على المبادرة أو التجديد ، ويمتلك الأمين العام الجديد قراره في إصلاح هذا الوضع ، ومن خلال خبرتي في العمل بالجامعة أرى أن العلاج في الآتي :

1 - أن تقتنع الدول العربية بسلامة العمل والإدارة داخل الجامعة ، وأن الأموال التي تدفعها تتفق على العمل العربي المشترك وهذا لا يتحقق إلا عبر حركة تجديد لهياكل العمل المختلفة بالجامعة ، الإدارية والبشرية.

2 - أن يبعد الأمين العام نفسه عن قرارات التعيين في الجامعة لتقوم بها لجنة متخصصة تختار الموظفين ، أي كانت مستوياتهم ، وفق معيار الكفاءة وبناءً على إعلان بعيداً عن المحسوبية ويكون دور الأمين العام هو التصديق على قرارات هذه اللجنة ، وليأخذ تجربة توليه هو ذاته لمنصبه كمثال على أن الكفاءة تبعث الأمل وتزيل مظاهر الخلاف والتشتت . فبمجرد ترشيحه تراجع كل الترشيحات.

3 - يرتبط بما سبق مساعدة الدول نفسها للأمين العام في عملية الإصلاح ، من خلال ابتعادها عن فرض أشخاص بعينهم على الجامعة ضمن أي إطار ، وهو الأسلوب الذي ساد العمل بها خلال السنوات الماضية.

4 - إعادة النظر في نظام التجديد المعمول به حالياً بالنسبة للأمين العام والأمناء المساعدين ، بحيث لا يجوز التجديد إلا لفترة واحدة.

ومن ضمن التحديات التي تواجه الأمين العام الجديد أيضاً إعادة الجامعة العربية إلى مكانها الذي يجب أن تتبوأه في إطار العمل العربي المشترك ، بعد أن تم تهيمشها وإبعادها عن إدارة القضايا القومية الكبرى وفي مقدمتها العلاقة مع إسرائيل ، خاصة بعد أن ثبت أن الإطارات الثنائية والثلاثية ، على أهميتها ، لم تستطع أن تسد الفراغ الذي تركه تززع وانحيار النظام الإقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية.

وإذا كنت قد توسعت في المطلوب من الأمين العام الجديد لإيماني بقدراته وثقتي فيه ، فإن عمرو موسى لا يمتلك عصا سحرية لإصلاح كل شئ في يوم وليلة . كما أنه يحتاج إلى مساعدة ودعم ومساندة تنطلق من إرادة سياسية عربية لتفعيل دور الجامعة التي هي في الأول والأخير نتاج لمجموع إرادات

أعضائها، وبدون توفر هذه الإرادة لن يستطيع الأمين العام مهما كانت كفاءته أن يفعل شيئاً لأنه سيكون مثل الذي يحرق في الماء أو يبذر في البحر. كما يحتاج الأمين العام الجديد إلى تفاعل الوسط الفكري والثقافي والبحثي العربي معه لتقديم الأفكار والمقترحات والتصورات المبنية على دراسات تستلهم ثوابت الأمة وتقرأ حقائق الواقع، بعيداً عن الايديولوجيات أو القوالب الجامدة والأحكام المسبقة.

إن تولي شخصية عربية، بحجم عمرو موسى، لأمانة الجامعة العربية، هي فرصة يجب استثمارها، من قبل موسى نفسه، ومن قبل الجامعة، ومن قبل العالم العربي كله، إذا أريد للنظام الإقليمي العربي النهوض والاستمرار.

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

#### *مسؤولية البحرين والسعودية في لجنة حقوق الإنسان الدولية*

في الوقت الذي تراجع فيه دور الأمم المتحدة في إدارة قضايا العالم السياسية في ظل سيادة نموذج القطب الأوحده الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية، توجهت إلى قضايا أخرى ظهرت على الساحة ومثلت قاسماً مشتركاً لجميع دول العالم، وبالتالي انتعش فيها دورها وتعاظم تأثيرها بصورة كبيرة. في مقدمة هذه القضايا حقوق الإنسان، البيئة، المخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة وغيرها.

ومن بين هذه القضايا برزت قضية حقوق الإنسان وأصبحت تأخذ اهتماماً غير مسبقاً وأبعاداً معقدة ومتشابكة، وهذا ما يظهر من مئات المنظمات والجمعيات، الوطنية والإقليمية والدولية، الحكومية وغير الحكومية، التي تهتم بهذا الموضوع وتصدر تقاريرها بصورة دورية، وتمتلك أدوات عديدة للتأثير والفعل بحيث أنها تعد من أهم الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية، بل أنها أصبحت أحد آليات تنفيذ السياسة الخارجية لبعض الدول، والتقارير الدورية التي تصدرها الخارجية الأمريكية والبريطانية فضلاً عن الاتحاد الأوروبي عن حالة حقوق الإنسان في العالم هي مثال بارز في هذا الصدد، وتستخدم حقوق الإنسان في حالات أخرى في مجال الضغط السياسي، في العلاقة بين الدول وبعضها البعض، وكغيرها من قضايا عديدة تعاني من الازدواجية والكيل بمكيالين.

ومع ثورة الاتصالات وانتشار الانترنت أصبحت تقارير حقوق الإنسان التي تصدرها منظمة العفو الدولية أو الخارجية الأمريكية والبريطانية أو الاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات المعروفة مثل بيت الحرية وهيومان رايتس ووتش، فضلاً عن منظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة

، أصبحت هذه التقارير تمتلك قدرة كبيرة على الانتشار وبالتالي التأثير وخاصة من خلال الإعلام الذي يتيح الاطلاع عليها لأكثر قدر ممكن من البشر في كل أنحاء العالم، ولعل في الاهتمام الذي تحظى به الاجتماعات السنوية للجنة الدولية لحقوق الإنسان في جنيف ما يؤكد ذلك.

ومن هنا فقد أدركت جميع الدول أنه من الضروري التفاعل مع هذه الحركة باعتبارها أمر واقع ومؤثر لا يمكن تجاهله لما ينطوي عليه هذا التجاهل من تهديد جدي لمصالحها، وهذا ما أدركته الكثير من الدول العربية خلال الفترة الأخيرة.

ومن أهم أجهزة أو لجان الأمم المتحدة التي اتسع نشاطها وزادت سلطاتها وصلحياتها وبرزت على السطح بصورة غير مسبوقه خلال السنوات الأخيرة على الرغم من أن إنشائها كان في عام 1946، هي لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي الجهاز الأساسي المعني بحقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة، وتعتمد عليها المنظمة الدولية في تقييم مدى احترام دول العالم لحقوق الإنسان، وبالتالي أولوية الدول في الحصول على أنواع الدعم والمساعدات من أجهزة المنظمة والهيئات المنبثقة عنها، كما أن تقارير اللجنة هي أحد المصادر الأساسية التي تعتمد عليها الشركات العالمية والمستثمرين الدوليين في تحديد الأماكن الملائمة للتوجه باستثماراتهم إليها.

وتختص اللجنة بصياغة الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان وكان أبرزها العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من الاتفاقيات الدولية.

ومن هنا تبرز أهمية الانتخابات التي جرت مؤخرًا لتجديد نصف أعضاء اللجنة، حيث انضم عضوان عربيان جديان إليها وهما البحرين والسودان ليصبح عدد الدول العربية الأعضاء في اللجنة ست دول، حيث هناك الجزائر وسورية ولبنيا والسعودية. وهذا، في الواقع، انعكاس لإدراك الدول العربية خلال الفترة الأخيرة، بعد سنوات من التجاهل، لأهمية هذه اللجنة وأهمية التواجد بها، فلم تعد حقوق الإنسان مجرد مفاهيم مثالية نظرية وإنما أصبحت أحد الآليات المهمة والفاعلة في تحديد شكل التفاعلات والعلاقات بين الدول المختلفة، وبين القوى المتعددة داخل الدولة الواحدة، وهذا ما يبرز من التنافس الكبير الذي شهدته انتخابات اللجنة الدولية لحقوق الإنسان مؤخرًا، وحرص الدول الكبرى من أوروبا وأمريكا وآسيا وأفريقيا على التواجد فيها حتى أن الولايات المتحدة فقدت مقعدها باللجنة لأول مرة منذ إنشائها في عام 1946.

ولا شك أن وجود ست دول عربية باللجنة يمثل فرصة كبيرة من الضروري استثمارها لإزالة كثير من جوانب اللبس حول حقوق الإنسان في العالم العربي، وطرح رؤى وتصورات متميزة تعكس الخصوصية العربية الحضارية والدينية. وتتأكد هذه الفرصة بالنظر إلى عدة أمور هي:

1 - التطورات الديمقراطية الحادثة في العديد من الدول العربية وبعضها أعضاء في اللجنة مثل البحرين التي لاقت إشادة المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في العالم ومنها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وعلى ذلك فإن العالم العربي يستطيع، من خلال ممثليه في اللجنة، أن يقدم نفسه بشكل مختلف يدحض الصور النمطية التي اعتادت بعض الجهات أن تظهره عليها خلال السنوات الماضية.



2 - أغلب الدول العربية الأعضاء في اللجنة توجه لها انتقادات من قبل بعض الجهات الدولية فيما يخص حقوق الإنسان بها، تتفاوت من حيث المضمون والشدة من دولة لأخرى، إلا أنها تعكس في مجملها الأنواع المختلفة للانتقادات الموجهة للعرب، مما يتيح لأعضاء اللجنة العرب الرد على الاتهامات بشكل تكاملي .

3 - يتعرض العرب، ربما أكثر من غيرهم، للاستخدام السياسي لقضايا حقوق الإنسان ضدّهم، وأقرب مثال على ذلك ما حدث في الاجتماع الوزاري الأخير في المنامة وقبلها بروكسل بين دول مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، حيث تعدد الجانب الأوروبي الحديث عن حقوق الإنسان في دول المجلس ردًا على مطالبته له بالإسراع في الوفاء بالتزامات التي تقرها اتفاقية التعاون الاقتصادي الموقعة بين الجانبين في 1988، مما هدد الاجتماع بالفشل بعد أن رد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل متهمًا الاتحاد الأوروبي باستخدام هذه القضية لتحقيق أهداف سياسية.

4 - بالإضافة إلى الدول العربية الستة هناك خمس دول إسلامية أعضاء في اللجنة هي نيجيريا والسنغال واندونيسيا وماليزيا وباكستان. أي أن الدول الإسلامية تمثل حوالي 21% من عدد أعضاء اللجنة البالغ 53 عضوًا، والدول العربية تمثل حوالي 11%. والتشابة كبير في الاشكاليات الخاصة بحقوق الإنسان بين الدول العربية وتلك الإسلامية، مما سيوفر فرصة للتعاون والتنسيق داخل اللجنة.

5 - لا شك أن فشل الولايات المتحدة في المحافظة على مقعدها باللجنة، قد يعني أن روحًا جديدة بدأت تسري بها، تسعى إلى التركيز الحقيقي على مسائل حقوق الإنسان ورفض المتاجرة السياسية بها، وهذا يوفر فرصة للحديث عن "حقوق الإنسان" وليس "الدول الكبرى وحقوق الإنسان"، كما أنه يعكس حقيقة أساسية هي أن الأمور في اللجنة أصبحت تخضع لتوازنات القوى ولا تسير أوتوماتيكيًا وفق هوى طرف ما حتى لو كانت الولايات المتحدة .

وبناءً على ما سبق، فإن تأكيد حضور وتأثير الدول العربية والإسلامية في اللجنة يأتي من خلال :

«إزالة التعارض المتفعل والمحتلق بين الإسلام وحقوق الإنسان، وتقديم مفاهيم ومعايير عربية وإسلامية لهذه الحقوق لا تختلف عن جوهرها الذي يصب في تقدير ورقي وتقدم الإنسان، ولكنها تعكس الخصوصيات الثقافية والحضارية والدينية.

والواقع أن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما أنها مسؤولة عن وضع المرجعية القانونية والفلسفية لهذه الحقوق، فقد حرص في وضع نظام تشكيلها على أن تكون ممثلة لكل القارات في العالم لإتاحة الفرصة للثقافات والحضارات المختلفة لأن تشارك في أعمالها ونشاطاتها، ولم يتح للحضارة العربية - الإسلامية خلال السنوات الماضية أن تضع بصماتها على نظرية حقوق الإنسان في ظل السيطرة الغربية شبه التامة في هذا الصدد. على الرغم من أن العرب قد شاركوا في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال رئيس لجنة صياغة الإعلان المصري د.محمود عزمي و اللبناني شارك مالك.

« فضح الممارسات الإسرائيلية المخالفة لحقوق الإنسان والتي تمثل جرائم حرب في الأراضي العربية المحتلة، خاصة وأن العديد

من منظمات حقوق الإنسان في العالم قد أدانت هذه الممارسات وطالب بعضها بتقديم المسؤولين عنها لمحاكمتهم كمجرمي حرب، كما أدانت ممارسات إسرائيل المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ماري روبنسون.

«التعاون بين الدول التي تتعرض لانتقادات متشابهة حتى مع اختلاف حضاراتها وانتماءاتها لمزيد من توضيح الصورة والمشاركة

في صنع توجهات وسياسات اللجنة وليس مجرد استقبالتها.

«إجراء الحوار المستمر مع المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، فالحوار يؤدي إلى إبراز الإنجازات العربية في مجال حقوق الإنسان أو

تبيان الخلل فيها ، وقطع الطريق أمام القوى التي تستغل شعارات حقوق الإنسان لتحقيق أهدافها الخاصة ، والمعروف أن العشرات من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ترتبط باتفاقات مع لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة وتعمل تحت لوائها .

«تدعيم التعاون بين لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ولجان حقوق الإنسان العربية سواء كانت أهلية أو برلمانية أو حكومية ،

إضافة إلى اللجان ذات الطابع الإقليمي مثل لجنة حقوق الإنسان التابعة للجامعة العربية وتلك التابعة لمجلس التعاون أو التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وإذا نظرنا إلى الدول العربية الستة الأعضاء في لجنة حقوق الإنسان الدولية ، سوف نجد أن على البحرين والسعودية مسئولية

كبيرة في هذا الصدد . السعودية بمكانتها الدينية والروحية والرمزية المهمة في العالم العربي والإسلامي ، وعلاقتها القوية مع الخارج وحضورها السياسي والاقتصادي الفاعل في العالم . والبحرين بنموذجها السياسي والاقتصادي الذي يحظى بالقبول والاحترام على المستوى الدولي فضلاً عن علاقاتها الخارجية الطيبة والمتزنة في محيطها الإقليمي والعالمي . يضاف إلى ذلك تمتع الدولتين بالقبول من قبل الدول العربية بشكل عام والأعضاء في اللجنة بشكل خاص مما سيجب لهما القدرة على قيادة التحرك العربي والإسلامي نحو التنسيق والتعاون ، ولاكتساب مزيد من المصداقية للدولتين التان يقع عليهما العبء الأكبر في التحرك لتحقيق الأهداف السابقة ، من المهم أن تستكملا التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان التي أقرتها اللجنة وأهمها العهدين بالحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالنسبة للبحرين والتي وقعت عليها المملكة العربية السعودية العام الماضي ، خاصة وأن معظم ما ورد في هذه الاتفاقيات من بنود قد أخذت بها الدولتان في تشريعاتهما وقوانينهما ، ولهما الخيار في التحفظ على البنود التي تتعارض مع قيم وثقافة المجتمع .. وسيعزز هذا من مصداقيتهما في اللجنة ويشجع على إعادة انتخابهما لأن في ذلك مصلحة وطنية يجب المحافظة عليها .

إن الجهود العربية لن تنجح إلا إذا تمت في إطار أوسع لا يقتصر فقط على الدول الست الأعضاء في اللجنة وإنما يمتد ليشمل دول

الجامعة العربية ودول منظمة المؤتمر الإسلامي ، بحيث تكون هذه الدول هي رأس الحربة في اللجنة الدولية لتحرك عربي أو إسلامي يستثمر بصدق وجودهم بها من أجل تصحيح بعض الأخطاء والمفاهيم .

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2001/7/21

### لجنة الميثاق الوطني واستراتيجية التغيير في البحرين

التغيير الهادف والمدرّوس، الذي يُبنى على إنجازات الماضي ويقرأ الحاضر ويستشرف آفاق المستقبل، ويستلهم طموحات الشعب وآماله وتطلعاته، وينطلق من ثوابته ويحترم تراثه وتقاليده وعاداته.. هو عنوان المرحلة الحالية في البحرين، وهذا ما تعبر عنه العديد من الدلائل والمؤشرات أهمها:

- ◆ تقارب خطوات التغيير وتتابعها في البحرين، بحيث تبدو عملية مستمرة، وسلسلة متصلة الحلقات، وهذا ما يتسق مع ما أعلنه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عند توليه مقاليد الحكم من أن "التغيير سنة الحياة"، وبالتالي فإن استمراره مقترن دائماً باستمرارها وتجديدها.
  - ◆ شمولية التغيير، فهو لا يركز على جانب واحد مع تجاهل الجوانب الأخرى، ولكنه تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي، ونظرة على الخطوات التي تم اتخاذها خلال العامين الأخيرين تؤكد ذلك، سواء فيما يتعلق بمجلس الشورى أو الانتخابات البلدية، أو حقوق الإنسان، فضلاً عن القضاء والحياة الاقتصادية.
  - ◆ نوعية التغيير، فقد تلجأ بعض الحكومات في فترات معينة إلى أحداث تغييرات ما بهدف التغيير وتحقيق أهداف قصيرة الأجل، ولهذا تتميز بكونها كمية وليست نوعية، وتطول الأشخاص أكثر ما تطول الأنظمة والسياسات، في حين أن التغيير في البحرين هو تغيير نوعي ترى القيادة البحرينية أن الظروف مهيأة لنجاحه وتحقيقه لأهدافه التي تتسم بأنها طويلة المدى واستراتيجية وليست تكتيكية، لأنها تتم في إطار من التوافق على مستوى القيادة ومستوى العلاقة بين القيادة والشعب.
  - ◆ التغيير في البحرين يقوم على المبادرة وليست رد الفعل، ولهذا تجيء خطواته المتتابعة والجريئة في ظل إشارات دولية وإقليمية عديدة، وعلى أكثر من مستوى بالبحرين وسجلها في مجالات التطور السياسي والاقتصادي.
  - ◆ التناسق والتفاعل بين خطوات التغيير، لأنها تجيء في سياق رؤية متكاملة لطبيعة المرحلة وتغييراتها على المستويات المختلفة، وتنطلق من ثوابت راسخة للبحرين.. الدولة والشعب والقيادة. والناظر إلى تاريخ التطور في البحرين يجده سلسلة متصلة الحلقات، بحيث لا توجد فجوات موضوعية بينها وإن كانت هناك فجوات زمنية أملت ظروف معينة، داخلية وخارجية.
  - ◆ التغيير في البحرين يقوم على خطوات بحرينية خالصة، نبعت من ظروفها ومتطلباتها، ولم تأت بحثاً عن دور إقليمي أو رغبة في التميز أو التفرد، أو قفزاً على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، فضلاً عن أنها جاءت في إطار التطور الطبيعي للدولة في ارتباط الماضي بالحاضر، والحاضر بالمستقبل.
- في إطار ما سبق، يمكن النظر إلى الأمر الأميري بتشكيل اللجنة الوطنية للميثاق الوطني من 46 عضواً يمثلون فئات وشرائح المجتمع البحريني المختلفة بهدف وضع القواعد والملاحم العامة التي تحكم جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البحرين، حيث تكتسب هذه اللجنة أهميتها بالنظر إلى:
- ◆ تجيء في إطار الاستعداد لمرحلة جديدة من مراحل العمل الوطني في البحرين أهم عناصرها: انتخابات بلدية تشارك فيها المرأة، مجلس شورى جديد عكست تشكيلته ما تطمح إليه القيادة من دور له في صياغة ملاحم المستقبل، مجلس شورى منتخب عام 2004، لجنة برلمانية لحقوق الإنسان تمارس دورها بدعم من القيادة السياسية، دور متمام للمرأة في الشؤون العامة، مجتمع مدني يلقي الدعم والمساندة .. الخ.

◆ تضع هذه اللجنة الإطار المنظم والحاكم لكل خطوات التطور في البحرين، ومن هنا فإنه يمكن أن نطلق عليها اسم "الخطوة الأم" أو "الخطوة المفتاح" لفهم الفلسفة الحاكمة لعملية التغيير الحادثة بالبحرين.

◆ عدد أعضاء اللجنة الكبير يتيح لها تعدد الأفكار وتنوعها وصولاً إلى أحسن الصيغ وأفضلها، ولا يهيم في هذا الصدد طول فترة المناقشة، فقد تعودت البحرين دائماً على أن تأخذ خطواتها بتأن وروية، ولو تم تحديد مدة زمنية محددة للجنة للانتهاء من عملها، لكان ذلك بمثابة مصادرة على حريتها في العمل والمناقشة.

◆ اللجنة تبدأ عملها دون وجود أي شيء محدد سلفاً من القيادة سوى خطوط استرشادية عامة ركز عليها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أثناء لقاءاته الأخيرة مع الفعاليات المختلفة في البحرين مثل دعم واحترام حقوق الإنسان، ومبدأ تكافؤ الفرص، الحرية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي وغيرها من الخطوط. وهذا يعطي اللجنة حرية تامة في العمل، ويتيح لها مناقشة كل الأفكار والمقترحات دون أية قيود، خاصة مع وجود الانفتاح الذي صاحب إنشائها وتعبير عنه مقالات الرأي في الصحف المحلية التي تعلق عليها وتقدم مقترحاتها وتحفظاتها في بعض الأحيان.

◆ على الرغم من أن اللجنة ممثلة لكافة فئات وتخصصات المجتمع، فإن ما ستتوصل إليه سوف يُعرض على الشعب من خلال مؤتمر شعبي موسع أشبه بالاستفتاء، وهذا تأكيد آخر على احترام إرادة الشعب وخياراته. إن عجلة التغيير الدائرة في البحرين تبشر بمستقبل مشرق لكل أبناء الشعب البحريني، وتدعوهم إلى المشاركة في دعم هذه التجربة ومساندتها، لأنها تجربتهم التي تجعلهم غايتها ووسيلتها في الوقت ذاته.

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

2001/7/22

### البحرين تاريخ في جديدة ومرحلة .. البحريني الوطني الميثاق

الميثاق مشروع بإقرار كلمته البحريني الشعب قال فبراير 2001 من عشر والخامس عشر الرابع في إعادة لجننتين بتشكيل، النتائج لإعلان التالي اليوم من تنفيذه في الدولة لتشريع % بأغلبية 98.5 الوطني أمير يبدأها التي الأولى الخطوة يكن لم الوطني الميثاق ومشروع. الميثاق في ورد ما وتفعيل النيابية الحياة نحو قبل بدأه شامل إصلاح مشروع من جزء هو وإنما، خليفة آل عيسى بن حمد الشيخ البحرين دولة عام مارس فمئذ، خليفة آل سلمان بن عيسى الشيخ له المغفور لوالده خلفاً الحكم تولى حينما عامين هذه وتدرجت تتابع وقد، الشامل الديمقراطي التطور نحو ومدروسة متدرجة خطوات 1999بدأ الموقوفين عن الإفراج وقرارات، الانسان بحقوق الخاصة الدولية المواثيق من العديد على بالتوقيع الخطوات بلدية انتخابات عن والإعلان، الشورى مجلس في الانسان لحقوق لجنة وإنشاء، العام الحق جرائم في

بين الفرص وتكافؤ المساواة مبدأً أساساً على الثالثة دورته في الشورى مجلس وتشكيل ، المرأة فيها تشارك . الأخرى الخطوات بعض إلى إضافة المختلفة المجتمع فئات

واستكمال ، النيابة الحياة لعودة مهياً الظروف أن القيادة أدركت التحولات هذه اكتمال وبعد نوفمبر في وطنية لجنة بتشكيل الأميري المرسوم جاء الإطار هذا وفي الرقابية القضائية الدولة مؤسسات مشروع الإعداد بهدف ، سيدات ست منهم المجتمع رموز كافة تمثل متميزة شخصية من 2000 46 ودور ، الوطني العمل مجالات في للدولة المستقبلية للتوجهات العام الاطار يحدد الوطني العمل ميثاق طرحت ، مكثفة مناقشات شهدت ، اجتماعات عدة عقدت والتي.. الدستورية وسلطاتها الدولة مؤسسات والحرص بالجدية الحوار واتسم ، والاجتماعية والاقتصادية السياسية البحرين تهم التي القضايا كل فيها التعديلات من العديد المناقشات هذه عن وتمخض ، الآخر والرأي الرأي واحترام ، الوطن مصلحة على . إدخالها اللجنة أعضاء إرتأى التي المهمة

**: أهمها أساسية مبادئ عدة متضمناً الميثاق مشروع خرج وقد**

والتضامن والعلم والطمأنينة والأمن والحرية القانون وسيادة والمساواة ، الحكم أساس العدل 1- . الدولة تكفلها للمجتمع دعوات المواطنين ، بين الفرص وتكافؤ الإجتماعي

الدستور في عليها المنصوص القضائية الهيئات باستكمال وذلك القضاء واستقلال القانون 2- سيادة مع ، العامة والنيابة واللوائح القوانين بدستورية المتعلقة بالمنازعات تختص التي القضائية الجهة وتعيين والقضائية 0 والتنفيذية التشريعية ، الثلاث السلطات بين الفصل مراعاة

يتولى وترشيحاً تصويتاً المرأة بمشاركة المباشر الحر بالانتخاب أعضائه انتخاب يتم برلمان إنشاء 3- تقديم ومهمته والاختصاص الخبرة أصحاب من أعضاؤه يعين شورى مجلس جانبه وإلى التشريعية المهام فقط والنصيحة المشورة

الدولة 0 إدارات كافة في العمل شفافية لزيادة الإدارية للرقابة وآخر المالية للرقابة ديوان إنشاء 4-

المعطلة البنود على مؤكدة أو الدستور في ورد لما مطابقة جاءت إما الميثاق بنود أن هنا الملفت والأمر المجتمع وتغيرات العصر ومقتضيات تتلائم وإنما الدستور وروح لاتتناقض جديدة بمواد جاءت أنها أو ، منه الدستور تفعيل بهدف سياسية كوثيقة جاء فالميثاق ، والدستور الميثاق بين العلاقة طبيعة يؤكد ما وهذا ، يتولى منتخب مجلس ، المجلسين بنظام بالأخذ سوى عليه يزد ولم ، منه المعطلة بالمواد الالتزام وتأكيد ما مع ليتوافق الدولة بمسمى يتعلق الآخر والتغير ، والمشورة الرأي تقديم مهمته معين وأخر التشريعية المهام

الدولة مؤسسات اكتمال وعدم الاستعمار بظروف الإمارة اسم ارتبط حيث متغيرات من البحرين دولة شهدته

من الميثاق مشروع إقرار بين ما الوقت من متسعاً خلقت أنها في البحرينية القيادة حكمة تجلت وقد الفرصة لإتاحة ، ونصف شهر عن زادت لفترة ، عليه الشعب استفتاء موعد وبين العليا للجنة جانب هذه وخلال ، جوانبه كافة من للميثاق وفهم حقائق على مبنى رأي وتكوين والنقاش للبحث المواطنين لجميع وتلفزيون صحافة من الإعلام وسائل فسخرت ، ورموزه الشعب مع للحوار قناة من أكثر القيادة فتحت الفترة فيها بمن المجتمع اتجاهات كافة بمشاركة مفتوحة ندوات إقامة ودعمت ، لها المخالفة الرؤى حتى ل طرح . للأمير ومستشارين الدولة من مسئولين وبحضور ، والداخل الخارج في المعارضة البحرينية الشخصيات

التي المناطق تلك فيها بما ، البلاد مناطق من عدد بزيارة بقيامه الشامل الحوار هذا الأمير دعم كما من وتلمس ، والاحتفاء الترحيب مستويات أعلى فيها لاقى وقد ، السابق في أمنية اضطرابات شهدت الفئات كافة من البحريني المجتمع رموز مرة من لأكثر استقباله وكذلك ، أهلها وطموحات تطلعات خلالها . الإصلاح مسيرة حول ومقترحاتهم رؤاهم وتلمس والطوائف

بعد فيما البحرين شهدته لما انطلاق نقطة ، المتعددة القنوات ذو المفتوح الوطني الحوار هذا كان وقد ، آخر تلو مطلب به يطالب كان ما كل بتحقيق شعبه على الأمير يبخل لم إذ ، كبيرة سياسية انفراجة من ، المواطنين من نفسه الأمير لقاءات خلال طرحت أو الندوات في أو الإعلام وسائل في طرحت التي تلك سواء أدهشت متسارعة خطوات في المواطنين وطموحات آمال كل وتحققت إلا تمر هذه ونصف الشهر فترة تكاد ولم : أهمها ، العالم

لم حتى ، والخارج الداخل في العام الأمن قضايا في المتهمين عن العام بالعفو أميري مرسوم \* إصدار ، ودولياً عربياً الحدود نادر وهو ، عاماً كان العفو ولأن ، القضايا هذه ذمة على موقوف أو سجين أي يبق . ملفاتهم في سابقة أي دون المجتمع في دورهم يمارسون وراحوا هؤلاء عن الاتهامات كل سقطت

، ، الدولة أمن قضايا في المتورطين فيهم بمن الخارج في البحرينيين المواطنين عودة تسهيل \* . عودتهم تمنع عقبات أية وإزالة

. أجمع البحريني المجتمع ترحيب لاقت متقدمة خطوة في ، الدولة أمن ومحكمة قانون إلغاء \*

. الآخر والرأي الرأي أمام وصحافة وتلفزيون إذاعة من البحريني الإعلام قنوات فتح نا

الدستور بحماية القيادة وتعهده ، الوطني الميثاق حول طرحت التي التساؤلات كل على الإجابة \*  
المعين المجلس من تدخل دون التشريعية الصلاحيات كافة المنتخب المجلس وبمنح

مؤسسات وتوجيه ، يستحقها من لكل البحرينة الجنسية بإعطاء ، البدون مشكلة بحل الإسراع \*  
ذلك إنجاز في بالإسراع الدولة .

التي الاحتفالية المسيرات عنه عبرت ، البحرين الشعب على المميز وقعها القيادة لمبادرات كان وقد  
شكلت كما ، مثيلاً له البلاد تشهد لم بشكل فبراير يومي 14 و 15 الميثاق على الاستفتاء يومي شهدها  
: أهمها مؤشرات من عنه تمخضت لما والدراسة للبحث مجالاً جرت التي الاستفتاء عملية

أهمها الدلالات من الكثير يحمل % بنسبة 98.4 وتأييده الميثاق حول البحرين شعب \* إجماع  
كبيرة قاعدة هناك أن يؤكد كما ، مبادئ من الميثاق في ورد بما الكامل واقتناعها القيادة حول الشعب التفاف  
الفكرية والاتجاهات التيارات لمختلف الاتفاق من .

هي ، % بنسبة 90.2 أي ، التصويت لهم يحق بين 217579 من مشاركة 196262 \*  
إلى 80 عن 70 المتقدمة الدول في المشاركة نسب تزيد لا حيث ، العالم في دولة بأي مقارنة جداً عالية نسبة  
ثقافة من البحرين شعب به يتمتع عما فضلاً الاستفتاء ، نتائج نزاهة في المواطن ثقة على يدل ما وهذا ، %  
للوطن وانتماء ووعي .

نسبة قاربت بنسبة بصوتها للإدلاء الاقتراع لجان على مكثف بشكل البحرينية المرأة إقبال \*  
تمنت طالما ومكتسبات حقوق من البحرينية للمرأة الميثاق يمنحه ما ضوء في غربياً ليس وهذا ، الرجل مشاركة  
كانت حيث نفسها البحرينية المرأة لدور طبيعي انعكاس هي المشاركة هذه أن كما ، عليها الحصول هي  
من المزيد ليمنحها حمد الشيخ الأمير وجاء ، البحرين في التنمية معادلة في مهماً عنصراً دائماً

عالية بكفاءة الاستفتاء عملية إدارة في أجهزتها بكافة الدولة نجاح في فتمثلت الرابعة الدلالة أما \*  
الإشراف في مهماً دوراً ، والكفاءة بالنزاهة له المشهود البحريني القضاء فيها ولعب ، العالم بنزاهتها شهد  
سواء قادمة انتخابات أي في والمواطن الدولة بين الثقة يعزز ما وهذا أوالفرز ، الاقتراع لجان في سواء علىيها  
تشريعية أو بلدية انتخابات كانت .

أسس من به جاء ما تنفيذ مرحلة يدخل عليه الأمير ومصادقة الشعب قبل من الوطني الميثاق وإقرار  
وعودة الجنسية المواطنين من الف ومنح ، البحرين في الدولة أمن ومحكمة قانون إلغاء ويعبر ، ومبادئ  
خاصة الواقع أرض على بالميثاق جاء ما تطبيق نحو القيادة جديّة عن أعمالهم إلى العام العفو من المستفيدين  
من فرد كل بأن القول إلى ذلك ويقود الغرض لهذا العهد ولي حمد بن سلمان الشيخ برئاسة لجنة تشكيل مع

خطوات من القادمة المرحلة خلال وستشهده البحرين شهدته بما يفخر أن له يحق البحريني الشعب أفراد ونموذجاً " رشيدة ديمقراطية " البحرينية الديمقراطية تكون أن على الجميع يعمل أن ويبقى ، ديمقراطية ما على العليا المصلحة وتقديم والأخير، الأول في البحريني المواطن أجل ومن العام للصالح العمل في يحتذى . ورغبات مصالح من سواها .

الحسن ، رئيس المركز عمر .د

### القمة العربية في عمان

#### \* الشارع العربي والقمة: -

ينظر الشارع العربي إلى قمة عمان بأهمية كبيرة على أساس أنها القمة الأولى التي تعقد في ظل آلية دوريتها، وهي القمة الأولى كذلك في القرن الحادي والعشرين، وتعقد في ظل ظروف صعبة يمر بها الشعب الفلسطيني في الأرض العربية المحتلة في ظل الانتفاضة، هذا إضافة إلى أنها تتلازم مع مجيئ حكومة متطرفة في إسرائيل وتأتي بعد جولة وزير الخارجية الأمريكي الجديد في الشرق الأوسط والخطاب السياسي الذي عبر عنه والذي تميز بالتحيز لصالح إسرائيل بشكل واضح والتشديد تجاه العراق.

#### وعلى ذلك فإن الشارع العربي ينتظر من القمة الأتي: -

(1) أن تخرج بشيء ملموس يطبق على أرض الواقع في مواجهة الهموم العربية المختلفة، ولا تكفي بالبيانات فقط.

(2) هناك اقتناع لدى الشارع العربي بأن هناك دول كبرى في مقدمتها الولايات المتحدة تتدخل في تحديد جدول أعمال القمم العربية وصياغة بيانها الختامي، ومطلوب من قمة عمان أن تبدد هذا الاقتناع وتثبت عكسه.

(3) أن تخرج القمة بموقف واحد وواضح تجاه إسرائيل وخاصة تهديداتها الأخيرة لمصر، وبعض الدول العربية الأخرى، فلاشك أن حكومة "آريل شارون" سوف تحدد أسلوب تعاملها مع العرب خلال الفترة القادمة بناءً على نتائج اجتماعات قمة عمان.

(4) ينتظر الشارع العربي من القمة كذلك أن تتخذ قراراً برفع الحصار عن ليبيا عربياً بعد أن انتهت محاكمة لوكيربي، ولم يعد هناك مبرر لبقاء الحصار، خاصة وأن منظمة الوحدة الأفريقية قد رفعت



هذا الحصار منذ فترة طويلة، يضاف إلى ذلك قرار بعودة العراق إلى الصف العربي مع ضمان التزامه بعدم تهديد جيرانه، أو اتباع خطاب سياسي عدائي يزيد من واقع الفرقة ولا يساعد الدول العربية، أو بعض الزعماء العرب المخلصين، وفي مقدمتهم الشيخ "زال بن سلطان آل نهيان"، على القيام بدورهم في تجسير الفجوة بين العراق والكويت.

ومن وجهة نظري، فإن المسألة تجاوزت بكثير النظام العراقي وخطابه السياسي، وأصبحت مصلحة الأمة العربية تقتضي إغلاق هذا الملف، وعلى القادة العرب مسؤولية وضع تصور شامل لتحقيق ذلك يراعى هواجس الكويت ومطالبها، وفي نفس الوقت يغلق الثغرة التي أوجدها العراق في جدار الأمن القومي العربي.

وأتمنى أن يغير النظام العراقي من لصحبته العدائية ليهين الظروف لعودة التضامن العربي من جديد خاصة وأن الكويت من جانبها لا تمنع في حضور أي اجتماعات عربية بحضور العراق.

#### \* الملفات الساخنة على القمة: -

هناك أكثر من ملف ساخن يجب أن يكون على أجندة القمة العربية، أهمها الملف العراقي، والحصار على ليبيا بعد لوكيربي، الانتفاضة الفلسطينية، أسلوب التعامل مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة، أسلوب التعامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة التي أظهرت جولة وزير خارجيتها الأخيرة للشرق الأوسط تحيزاً ملحوظاً إلى إسرائيل، من أهم الملفات أيضاً التي يجب أن تطرح على القمة ملف العلاقة مع إيران في ظل استمرار احتلالها للجزر الإماراتية.

#### \* القمة وملف الجزر الإماراتية:

العرب جميعهم، سواء من خلال مجلس التعاون الخليجي أو الجامعة العربية، على أن الجزر الإماراتية الثلاثة هي أرض محتلة من قبل إيران وعليها أن ترحل عنها، كما يؤيد العرب وجهة النظر الإماراتية الداعية إلى رفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية، ولكن الحاصل أن إيران لا تلتزم موقفاً سياسياً عربياً يتجاوز حدود الكلام في الضغط عليها، حيث تستمر عملية التطور في علاقاتها العربية بصورة ملحوظة، سواء على المستوى الخليجي أو المستوى العربي العام.

وقمة عمان مطالبة باتخاذ موقف واضح يربط أي تطبيع للعلاقات مع إيران بإبدائها المرونة الكافية في ملف الجزر لوضع حد نهائي للنزاع الحاصل حولها، ليس من منطلق الرغبة في التصعيد ضد غيران ولكن من منطلق تسوية المسائل العالقة معها حتى يحدث التقارب العربي - الإيراني على أسس سليمة.

## \* القمة والانتفاضة الفلسطينية:

كما هو معروف نشأت قمة القاهرة صندوقين لدعم الانتفاضة الفلسطينية، ويفترض أن يكون هذين الصندوقين قد بدأنا العمل لصالح الانتفاضة، ولكن آلية صرف المبالغ لم يتم إقرارها بعد، ومن هنا فإنني اعتبر أن هذين الصندوقين غير قائمين بالفعل، ولعل هذا هو أحد أهم الأسباب التي تدعو الشارع العربي إلى التشاؤم تجاه نتائج قمة عمان التي اعتبرها "قمة مفترق الطرق" فإما أنها ستؤكد على أهمية مؤسسة القمة ومحوريتها في العمل العربي المشترك، وإما أنها ستحولها إلى عمل روييني دوري لا يهتم به أحد.

وأنا متفائل بالنسبة للعمل العربي المشترك والجامعة العربية في ظل ترشيح وزير الخارجية المصري "عمرو موسى" أميناً عاماً لها، لما له من خبرة وحضور وقبول على الساحة العربية، الرسمية والشعبية.

د. عمر الحسن

رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية